



البنك المركزي العراقي
دائرة الإستثمارات
المكتب الخلفي

نبذة عن

المعيار المحاسبي الدولي رقم (9)
لإعداد القوائم المالية

إعداد

رنا صباح كامل
رئيس ملاحظين
دائرة الإستثمارات

المقدمة

يعتبر اصدار هذا المعيار ضمن الخطة الاستراتيجية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية وهدفه التطوير المستمر لمعاييره والتي كانت من بينها تحسين وتقليل الاختلافات والتعقيدات التي تتميز بها محاسبة الادوات المالية .

ومن الاكثر المتهمين في زيادة وتفاقم اسباب الازمة المالية سنة 2008 كانت محاسبة الادوات المالية ، وخاصة بعد الاتهامات العديدة التي مست عجز معيار المحاسبة الدولية رقم 39 على تلبية الاحتياجات الجديدة التي تميزت بها ممارسات الاعمال فيما يخص الادوات المالية .

وفي عام 24 تموز 2014 تم الاعلان عن إستراتيجية معيار المحاسبة الدولية رقم 9 على ان يتم البدء بتطبيق متطلباته في 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بإمكانية التطبيق المبكر .

ويجدر الإشارة الى ان المعيار الدولي الجديد هو معيار يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر كما ويعزز عمليات القياس حيث يعمل بشكل اساسي على قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية وبالتالي فإنه يمضي نحو بناء نموذج جديد يقضي بتكوين مخصصات خسائر التعرض على اساس خسائر الائتمان المتوقعة ويعتبر خطوة متقدمة للتنبؤ بما يمكن حدوثه مستقبلاً وبالتالي التحوط لأي مخاطر، كما وإنه يعزز ثقة المساهمين في المؤسسات المصرفية مما يزيد من جذب الودائع التي تضمن للبنوك توفير سيولة كافية وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

أن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) سيعيد صياغة القواعد المحاسبية للأدوات المالية وسيؤثر في تصنيف الموجودات المالية ويفرض متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط والأهم من ذلك بالنسبة لقطاع الإقراض سيقدم المعيار أسلوباً معدلاً لمخصصات انخفاض القيمة ونماذج للخسائر المستقبلية المتوقعة المعروفة باسم نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتضمن المعيار الدولي ثلاث مراحل رئيسية وهي :

1- التصنيف والقياس للأصول المالية.

2- التدني .

3- محاسبة التحوط .

تسجل أدوات الدين ضمن إحدى المحافظ الثلاث التالية ووفق متطلبات معيار (9) وكالاتي :

أولاً : أدوات الدين من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر :

- تدرج ضمن هذه المحفظة أدوات الدين التي تكون في نية البنك الاحتفاظ بها حتى موعد إستحقاقها وذلك لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية لها .
- يتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة ويتم تسجيل أي تغييرات على هذه القيمة في قائمة الدخل الشامل الآخر .
- يسجل العائد المتحقق على هذه الأدوات في قائمة الدخل وكذلك التغييرات في سعر الصرف المرتبط بهذه الأدوات وتضاف على الأرباح المدورة وتقيم العملات على حساب الأرباح والخسائر .
- تخضع هذه الأدوات والتي تسجل بالقيمة العادلة في وقت أعداد القوائم المالية لأحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ويتم تسجيل التغير في القيمة العادلة والخسائر الإئتمانية المتوقعة (التدني) الأولوية في الاعتراف بالتسجيل .
- عند التخلص من هذه الأدوات أو إلغاء الاعتراف بها يتم إعادة تدوير رصيدها بالقيمة العادلة المسجل في قائمة الدخل لشامل الآخر الى قائمة الدخل .

ثانياً : أدوات الدين من خلال قائمة الدخل :

- تسجل أدوات الدين وفقاً لنموذج الأعمال (والمبين في الرسم) المطبق لدى البنك ولا تدرج ضمن المحفظتين السابقتين .
- تسجل التغييرات المستقبلية في القيمة العادلة في قائمة الدخل .
- تسجل الفائدة على هذه الأدوات في قائمة الدخل .
- لاتخضع الأدوات ضمن هذه المحفظة الى قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة .
- تسجل ضمن هذه المحفظة الأدوات ذات سوق نشط والتي يكون أقصى عمرها 6 أشهر من تاريخ الإقتناء .

ثالثاً : أدوات الدين بالتكلفة المطفأة :

- أن يكون الهدف من أقتناء الأدوات المدرجة في هذه المحفظة هو حصراً لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية بكل من أصل الدين والفائدة (العائد) على ذلك الأصل .
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الشراء وتُطفأ العلاوة أو الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، وتُخفض أيّة مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح والخسائر.

- يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الأصلي.

الأطار العام لتطبيق المعيار

يتطلب إدراج وتصنيف جميع أدوات الدين التي تخضع لقياس وإحتساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة ضمن إحدى المراحل الثلاث مع مراعات تحديث التصنيف عند كل إعداد للبيانات المالية والموضحة فيما يلي :

المرحلة الأولى :

تتضمن أدوات الدين التي لم يحصل فيها زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الإئتمانية منذ الاعتراف الأولي بها للتعرض لان المخاطر الإئتمانية تحدث بشكل تدريجي وليس بشكل مفاجئ .
إن الخسارة الإئتمانية المتوقعة هي الخسارة الناتجة عن أحداث التعثر الذي قد يحصل خلال (12) شهر القادم من تاريخ إعداد البيانات المالية مثلاً تعرض قرض ما الى التعثر سداده نهائياً فيصبح قرض غير عامل ولا يتم الإعتراف بفوائده فبالتالي يتم انشاء حساب وسيط للفوائد المعلقة .

المرحلة الثانية :

تتضمن أدوات الدين التي حصل فيها زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الإئتمانية منذ الاعتراف الأولي بها الا انها لم تصل الى مرحلة التعثر بعد لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حصول التعثر ، ولكن يحتسب الخسائر الإئتمانية لـ أداة الدين الناتجة عن إحتتمالات التعثر والتعرض عن التعثر ونسبة الخسارة خلال الفترة الزمنية المتبقية من عمر الإئتماني للأداة .

المرحلة الثالثة :

في هذه المرحلة دخلت أداة الدين بمرحلة التعثر فعلاً والتي يتوفر فيها الدليل أو الادلة الكافية لأسباب التعثر ويتم أحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لكامل عمر الدين .وبالتالي تعلق الفائدة (العائد) عن هذه الأداة طالما هذه الأداة باقية في هذه المرحلة .

الفرق بين المعيار القديم 39

والمعيار الجديد (9)

الأدوات المالية وفقاً لمعيار 39 الأدوات المالية وفقاً لمعيار 9

من خلال الأرباح والخسائر

لغرض المتاجرة

من خلال الدخل الشامل الآخر

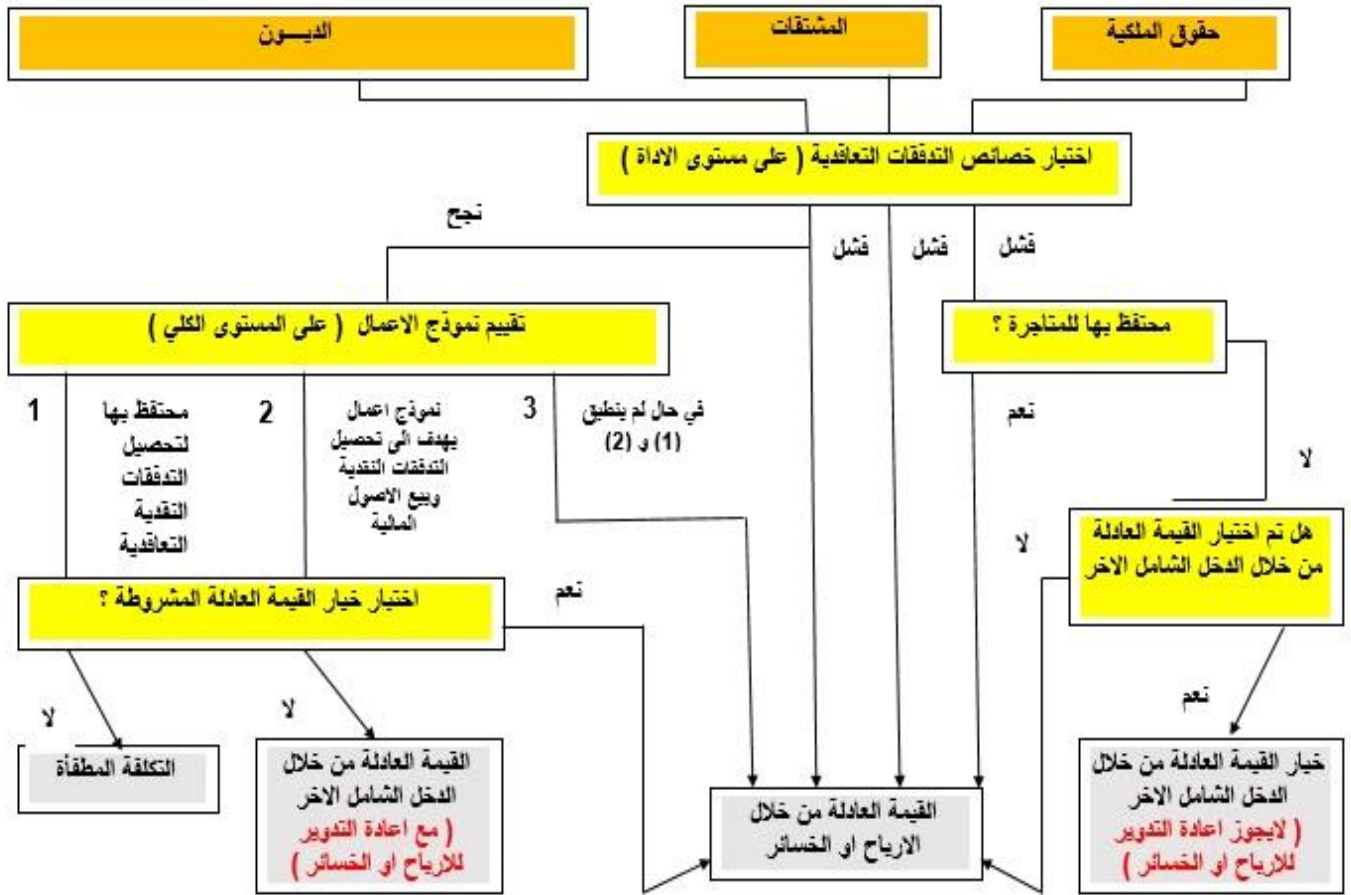
المحتفظ بها لغرض البيع

بالتكلفة المطفأة

المحتفظ بها إلى غاية تأريخ الاستحقاق

نموذج الأعمال

متطلبات تصنيف الموجودات المالية وقياسها



النموذج الرياضي

والتالي النموذج الرياضي لأحتساب مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) :

$$\text{PD \%} * \text{EAD} * \text{LGD \%} = (\text{ECL}) \text{ الخسارة الائتمانية المتوقعة}$$

PD = Probability of default

احتمالي التعثر

EAD = Credit exposure when default

التعرض الائتماني عند التعثر

LGD = Loss ratio assuming default

نسبة الخسارة بإفتراض التعثر

إن تطبيقات المعيار رقم (9) بخصوص قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتبر ذات نظرة مستقبلية عكس متطلبات المعيار السابق (39) لذلك الواجب على البنوك القيام بتطوير الأنظمة أخذاً بنظر الإعتبار مايلي :

- البيانات التاريخية التي تعبر عن معدلات التعثر التاريخية مع علاقته مع المؤشرات الإقتصاد الكلي .
- تعديل البيانات التاريخية بالمعلومات عن التعرضات الائتمانية لأدوات الدين (مؤشرات كمية ونوعية) .
- تعديل البيانات التاريخية الحالية بالتنبؤات المستقبلية (مؤشرات الإقتصاد الكلي ومؤشرات التعرضات الائتمانية) .

حيث يتم احتسابها كالاتي :

قياس PD :

وفقاً لما تضمنه المعيار الجديد رقم (9) حيث يتم قياس احتمالية التعثر PD للتعرضات الائتمانية ل / أدوات الدين في المرحلة الأولى لمدة / 12 شهر القادمة من تاريخ البيانات المالية .

في حين يتم احتساب التعرضات الائتمانية لـ / أدوات الدين في المرحلتين الثانية والثالثة فيتم أخذ احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني لـ / أدوات الدين اعتباراً من تاريخ البيانات المالية .

قياس (EAD) :

إن التعرض الائتماني عند التعثر لايمثل بالضرورة الرصيد القائم في حينه بل يتوجب الأخذ بالإعتبار المبالغ التي يتم إستلامها مستقبلاً .

وهي تمثل القيمة الحالية لكامل العجز المتوقع في التدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني لـ أدوات الدين ، فإن معامل الخصم الذي يستخدم لأغراض احتساب القيمة الحالية يمثل سعر الفائدة الفعال لـ أداة الدين بتاريخ الإحتساب .

قياس (LGD) :

أو ما تسمى مخففات المخاطر فيؤخذ بالإعتبار الخسارة بإفتراض حصول التعثر بعد احتساب القيمة القابلة للإسترداد والجزء الأهم الضمانات المقدمة مقابل الإئتمان .

المتطلبات الواجب على المصارف تلبيتها لغايات التوافق مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

- تشكيل لجنة فنية مشكلة من أعلى المستويات مناطة بالموافقة على المنهجيات والاساليب المستخدمة في عملية الاحتساب وتطبيق المعيار، والموافقة على أي تعديلات لاحقة لعملية الاحتساب علماً أن البنك المركزي قام بتشكيل اللجنة وبدأت أعمالها.
- تطوير السياسات والإجراءات اللازمة للتوافق مع المعيار بما فيها الحاكمة المؤسسية التي تحكم إطار التطبيق موضحاً فيها الأدوار والمسؤوليات المناطة بالجهات والدوائر المعنية في تطبيق المعيار (الدائرة المالية، دائرة المخاطر، دائرة التدقيق الداخلي، دوائر الائتمان... الخ)
- البدء بتوفير وبناء قاعدة بيانات تاريخية لكافة بيانات محفظة البنك بما فيها معدلات التعثر بغرض تطوير المنهجيات المستخدمة في الاحتساب وموائمة مؤشرات الاقتصاد الكلي مع النتائج.
- تفعيل دور دائرة المخاطر في عملية تطبيق المعيار واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.